

انهيار الديمقراطية في العراق

افتتحت حملة الانتخابات العراقية الاسبوع الماضي على خلفية من الحيل القذرة والقتل و الفساد والابتزاز والتخويف. وبينما يبتهج الساسة المبتسمين من عشرات الملصقات المعلقة في بغداد و مدن اخرى رئيسية، ما يجب أن يكون سببا للاحتفال، كعراقيون موعودون ببء عهد جديد من الحرية والديمقراطية، انحدر في الحقيقة الى عنف و فوضى. ان الحديث عن انتخابات حرة و نزيهة في السابع من اذار ليس الا وهما.

بدلا من السعي وراء دعم الناخبين العاديين ل احزابهم السياسية أو سياساتهم، تبدو النخبة العراقية الحاكمة مصممة على تدمير خصومهم بدلا من العمل على هزيمتهم. وبينما يتحتم على الغرب ان يملك شيئا من الصبر مع دولة ما زالت تعيد استكشاف الديمقراطية بعد خمسين عاما من الديكتاتورية و الحكم المطلق، فإن الوضع الحالي يعد مقبئا و يلقي بظلال قائمة على شرعية عملية الانتخابات برمتها.

لقد تنبه السياسيون من طرفي الأطلسي عندما أعلنت هيئة العدالة و المساواة المهجنة في بغداد طرد ٥١١ سياسي علماني بارز من الانتخابات. السبب المطروح هو أنه كان لدى الهيئة دليلا جديدا أن كل ال ٥١١ شخصا كانوا إما مجرمين أو لديهم ارتباطات قديمة مع حزب صدام حسين البعثي المحظور. ولم يتم عرض أي دليل. وتدار هيئة العدالة و المساواة من قبل أحمد جليبي و علي اللامي أحد أصدقائه الحميمين. وكلاهما له صلة وثيقة منذ أمد بعيد مع طهران وكلاهما أيضا مرشح للانتخابات في السابع من اذار. ولهما أيضا خلفيات سيئة. كان الجليبي مدانا بعملية احتيال لأحد البنوك الكبرى، وحكم عليه غيايبا بالسجن ٢٢ عاما في الاردن، وبينما كان اللامي مسجوناً لمدة سنة من قبل الامريكان، اللذين اتهموه بالتورط مع المتمردين الشيعة الممولين من ايران بعد احتالهم للعراق. ولقد تم الافراج عنه من السجن كجزء من صفقة اطلاق سراح الرهائن وعاد فورا الى البرلمان العراق وواصل دوره في فرقة "ويتشفايندر جينرال". لم يكن مفاجئا اذاً أن ال ٥١١ شخصاً المدرجين على قائمة الاستبعاد من عملية الانتخابات كان معظمهم معارضون صاخبون للتدخل الايراني في العراق و المنافسين السياسيين النشطاء للجليبي و اللامي.

أحد الشخصيات الرئيسية المذكورة في القائمة السوداء كان القائد السياسي السني و السياسي العلماني الدكتور صالح المطلق، وهو عضو في البرلمان العراقي للأربع سنوات الماضية. و كان قد اختير مرتين من قبل للترشيح في الانتخابات كما كان أحد المؤلفين للدستور العراقي الجديد. و كان شريكا قياديا في تحالف عبر الاحزاب الذي يقوده اياد علاوي، وهو علماني و المرشح الموالي للغرب للعمل في العراق مع رئيس الوزراء القادم. ولكن الدكتور المطلق قد كان ناقدا مستمرا لايران و كان طرده و طرد غيره من قبل الجليبي و اللامي مثيرا للشك على نطاق واسع أنه طلب مباشر من طهران.

لا شك أن نظام الحكم الايراني يستخدم كل قواه و نفوذه في العراق ويجرد أهلية أي شخص في العراق من العملية الانتخابية ممن يعتقد أنهم خصوم. و بتوجيه ملاحظاته للولايات المتحدة في خطابه يوم الخميس ١١- شباط بمناسبة الذكرى السنوية للثورة الايرانية، قال رئيس ايران احمدي نجاد، "إن الشعب العراقي و الحكومة

العراقية تحت ضغط كبير لا عادة البعثيين للسلطة ... لماذا تريدون فرض البعثيين على الشعب المقموع في العراق ... لن تنجحوا ان شاء الله. " لذا فإن التجريد من البعثية يعد مجرد عذر. لهذا السبب تجريد المرشحين من الأهلية ليس محصوراً بالسنيين فقط، ولكنه يتضمن أيضاً بعض الوطنيين الشيعة البارزين ممن هم أعضاء في التحالف السياسي "أحرار" الذي يقوده إياد جمال الدين" وهو رجل دين و مفكر شيوعي عراقي بارز. و يؤكد السيد جمال الدين و أعضاء من قائمته المطروحة للمرشحين للانتخابات أن المشكلة الأهم التي تواجه العراق اليوم هي تدخل نظام الحكم الإيراني في البلاد.

كان مثل هذا الفلق حول الأثر المحتمل لزعة الاستقرار على العملية الانتخابية هو ما دعى نائب رئيس الولايات المتحدة جو بايدين سافر الى بغداد في اواخر كانون لثاني في محاولة لحل هذه القضية القابلة للانفجار. وفي الوقت الذي بدت فيه جهوده جنبا الى جنب مع احتجاجات قوية من البرلمان الاوروبي سارية المفعول، أعلنت محكمة الاستئناف العراقية أنها ألغت الحظر من قبل هيئة العدالة و المساءلة و أن كل ال ٥١١ مرشح يمكنهم الان الترشح للانتخابات.

هذا الحكم أغضب الملاي في طهران و حلفاؤهم المواليين لايران في بغداد. لقد جرى كثير من الحديث عن حكم محكمة الاستئناف عندما أعلن مساعدون كبار لرئيس الوزراء العراقي أنه كان حكما "غير قانونيا و غير دستوريا" و أن الحكومة قد قررت أن تسيطر على أحكامها الخاصة.

لذا فان الانحدار الى حالة الفوضى ما زال مستمرا. لقد اصبح القتل و التفجير جزءا اعتياديا من مشهد الانتخابات. فقط في هذا الاسبوع قُتلت مرشحة من حزب اياد علاوي في الشارع في شمال مدينة الموصل – وهي سهى عبد جارالله و عمرها ٣٦ عاما.

بعد تصفية ميدان جميع المعارضين السياسيين، فان القيادة الحالية تبدو مصممة على تشكيل حكومة شيعية السيطرة موالية لايران بعد انتخابات السابع من اذار، و بذلك تمهد الطريق للقبول النهائي لبغداد لوصية طهران.

بالتأكيد انه ليس من اهتمامات الدول الاخرى في الخليج أن ترى هذا يحدث أو أن ترى نظام حكم الملا الفاشي في ايران يظهر كسلطة قيادية في المنطقة. ولكن بينما يستمر الغرب في صب أموال دافعي الضرائب للمساعدة في المهمة الهائلة المتمثلة في اعادة الاعمار، فإن الأسس الديمقراطية المهتزة تنهار و تبشر بمستقبل قاتم.

ستروان ستيفنسون ، عضو البرلمان الاوروبي
رئيس الوفد البرلماني الاوروبي للعلاقات مع العراق.